وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم

# البحث الصرفي عند المرادي في كتابه شرح التسهيل

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ديالى وهي جزء

من متطلبات نيل شهادة الماجستير

في اللغة العربيّة وآدابها

من الطالبة

مها خالد سرحان

بإشراف

أ.م.د.محمد بشير حسن

١٤٤٠هـ ٢٠١٩م

# الفصل الأوّل
# أبنية الأسماء.

المبحث الأوّل: النسب والتصغير.

المبحث الثاني: التذكير والتأنيث والمقصور والممدود.

المبحث الثالث: أبنية جموع التكسير.

# الفصل الأوّل

## أبنية الأسماء.

**توطئة**:

المقصود ببناء الكلمة هو: ((وزنها، وصيغتها، هيئتها، التي يمكن أَنْ يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة، وحركاتها المعينة، وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة الأصلية كُلٌّ في موضعه))[١].

وقسّم الصرفيون الاسم على قسمين: مجرد ومزيد، فالمجرد هو ما لم يزد على الأحرف الأصلية، وغايته تكون إلى الخمسة، وما زاد على ذلك يخرج عن المجرد، وهو على ثلاثة أقسام: ثلاثي، ورباعي، وخماسي، وأَقل أصول الكلمات المتمكنة ثلاثة أحرف[٢].

واختلف الصرفيون في عدد الأبنية؛ فمنهم من عدّ الثلاثية عشرة أبنية، وكلّ من الرباعية والخماسية على خمسة أبنية، أو أربع، وتكون هذه الأبنية بين الأسماء والصفات؛ فمنها ما يكون مع الصفات من دون الأسماء، ومنها ما يكون مع الأسماء من دون الصفات[٣]، ومنهم من ذهب إلى أَنَّ الأبنية تكون على أحد عشر بناء، والرباعية والخماسية على خمسة أبنية، وهذه جميعها من الأبنية المجردة[٤].

وذكر السيوطيّ (ت٩١١هـ) أَنَّ مقتضى القسمة في الأبنية الثلاثي اثنا عشر وزنًا؛ فهو إِمَّا أَنْ يكون مفتوحًا أوله، وإِمَّا مضمومًا، وإِمَّا مكسورًا مع سكون الثاني[٥].

وهذا ما ذهب إليه المحدثون؛ إذ ذكر الدكتور حَسّان بن عبدالله أَنَّ: ((القسمة العقلية تقتضي أَنْ يكون للثلاثي اثنا عشر وزنًا، ناتجة من ضرب حركات إلقاء الثلاث

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ٢/١.

(٢) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٣٣/١، وأثر المحتسب في الدراسات الصرفية: ٢٥، والأبنية الصرفية: ١٦١.

(٣) ينظر: الأصول ١٨١/٣، والمفتاح في الصرف: ٢٩/١.

(٤) ينظر: المنصف: ٣١/١، والبديع في علم العربيّة: ٣٨٣/٢، وتوجيه اللمع: ٤٤٧/١.

(٥) ينظر: همع الهوامع: ٢٩٥/٣.

في حركات العين الأربع، إِلَّا أَنَّهُ لم يرد وزن (فُعِل)؛ لأَنَّ هذا وزنٌ ثقيلٌ، وخاصٌ بالفعل المبني للمجهول، ولم يرد أيضًا وزن (فِعُل)؛ لثقله))[١].

أَمّا القسم الثاني من أقسام أبنية الأسماء فهو المزيد، والمقصود به: ((ما كانَ فيه حرف زائد أو أكثر))[٢]؛ أي: ((هو ما يزيد على حروفه الأصلية حرف أو أكثر))[٣].

وذكرت الدكتورة خديجة الحديثي أَنَّ المزيد ما زيد على الكلمة الأصلية إمّا بأحد حروف الكلمة مكرر وإمّا بأحد حروف (سالتمونيها)؛ فإذا كانت الزيادة فيه مضعفة يقابل ذلك تضعيفه في الميزان، وإذا كانت من حروف الزيادة التي ذكرناها يزاد الحرف نفسه في الميزان، ويكون المزيد على ثلاثة أنواع ما زيد في الثلاثي، وما زيد في الرباعي، وما زيد في الخماسي[٤]، وأوزان المزيد كثيرة قد تصل إلى أربعمائة وزن، ولا يتجاوز الاسم بالزيادة أكثر من سبعة أحرف، ويزيد الثلاثي إلى أربعة أحرف وهو الحد الأقصى، والرباعي بثلاثة أحرف عن الكلمة الأصلية، والخماسي بحرف واحد[٥].

وقد عُني المرادي (ت٧٤٩هـ) بأبنية الأسماء في شرحه لتسهيل ابن مالك (ت٦٧٢هـ) عناية كبيرة، وتوسّع كثيرًا في الحديث عن أبنيتها، ولكن لم يذكر صراحة الكلام عن المجرد والمزيد إِنَّما كانَ ذلك مع الموضوعات التي أفرد لها أبوابًا مستقلة؛ إذ تحدث عن النسب والتصغير، والتذكير والتأنيث، والجموع بأنواعها، والمقصور والممدود، وغيرها من الموضوعات؛ حتّى لم يترك بابًا صرفيًا من أبواب التسهيل إِلَّا وكانت لَهُ يدٌ في شرحه، وبيان آرائه ومذهبه بشأَن المسألة التي تطرق إليها ابن مالك، والمرادي على الرغم من أَنَّهُ من متأخري النّحاة إِلَّا أَنَّهُ لم يكن ناقلًا مقلدًا لمن سبقه فحسب، وإِنَّما كانت لَهُ آراء واختيارات وردود على ابن مالك وغيره من الصرفيين وكانت لَهُ براعة في التعليل للظاهرة الصرفية التي يتعرض إليها كما سيتضح في متن الرسالة إِنْ شاء الله.

---

(١) الواضح في الصرف: ٨٣.

(٢) تصريف الأسماء والأفعال: ٢٧.

(٣) أبنية والصرف في كتاب سيبويه: ١١٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٥) ينظر: تصريف الأسماء في اللّغة العربيّة: ١٣-١٤.

# المبحث الأوّل

## النسب والتصغير

### أوّلًا: النسب:

**توطئة:**

لم يضع المرادي حَدًّا للنسب، ولم يوضح أغراضه، ولعل هذا راجعٌ إلى المنهج العام الذي سلكه في شرحه للتسهيل؛ إذ كانَ يستغني فيه عن الحَدّ الصرفي في أَغلب المواضع، ولعل السبب في هذا يرجع إلى أَنَّ الحَدّ الصرفي قد استقر في زمانه، وعرف بين المتعلمين؛ فكان ابن مالك قد أومأ بإيجاز إلى حده؛ إذ قال هو أَنْ: ((يجعل حرفُ إعراب المنسوب إليه ياء مشددة تلي كسرة))[١].

وتحدث الصرفيون كثيرًا عن النسب؛ فعرفوه بأَنَّهُ: ((هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة إليه، كما ألحقت التاء علامة للتأنيث، وذلك نحو قولك: (هاشميٌ)، و(بصريٌّ) ))[٢].

وعرفه ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) بقولهِ هو: ((جعل حرف إعراب المنسوب إليه ياء مشددة مع كسر ما قبلها))[٣].

أَمّا مفهومه عند المحدثين فلم يختلف عن مفهوم القدماء لَهُ؛ فهو عندهم أيضًا: ((إلحاق ياء مشددة آخر الاسم مكسور ما قبلها؛ لتدل على نسبته إلى المجرد منها، والاسم المتصل بالياء المشددة يسمى منسوبًا، والمجرد قبل اتصاله يسمى منسوبًا إليه، تقول: عراقيّ، دمشقيّ، قرشيّ، والمنسوب إليه: عراق، دمشق، قريش))[٤].

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٦١/١.

(٢) شرح المفصل: ٤٣٨/٣.

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤٦٧٩/٩.

(٤) الصرف الوافي: ٢٥٣.

وكذلك يعرفه عبدالقادر عبدالجليل بأَنَّهُ: ((أحد أساليب العربيّة التعبيرية، كمادة اللصق؛ إذ تلحق بآخر الاسم (ياء) مشددة، وهي التي تحمل دلالة النسبة))[١].

فالقدماء والمحدثون مجمعون على أَنَّ النسب ياء مشددة تلحق آخر الاسم للدلالة على غرض ما.

لقد أسهب المرادي في الحديث عن النسب، وتحدث عنه في بابٍ مستقل ابتدأه بذكر التغييرات التي تلحق الاسم المنسوب إليه؛ إذ قال: ((اعلم أَنَّ المنسوب إليه تلحقهُ ثلاثة تغييرات: لفظيٌ، ومعنويٌ، وحُكميٌ، فاللفظي ثلاثة أشياء: إلحاق آخره ياء مشددة، وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها؛ فيكوّن الإعراب، والمعنوي هو صيرورته دالًا على غير ما كانَ حالًا عليه قبل الإلحاق، كقولك في النسب إلى عليّ: عَلويٌّ، والحكمي: أَنْ يعامل معاملة الصّفة المشبهة؛ فيرفع الظاهر باطراد؛ لأَنَّ معناه شيء منسوب إلى ما أُلحقت فيه ياءُ النسب)) [٢].

وبعدما فرغ من ذكر هذه التعبيرات ذهب يشرح القواعد المتعلقة بأبنية الاسم المنسوب إليه؛ فذكر أحكام العلم، وأحكام ما آخره تاء التأنيث، والنسب إلى الاسم المنتهي بياء مشددة بعد حرف واحد، أو بعد حرفين، أو ثلاثة أحرف، وكذلك إلى الأوزان كـ(فُعَيْلَة) و(فُعَيل)، وغيرها كثير.

**١. النسب إلى الاسم المنتهي بياء مشددة بعد حرف واحد:**

تحدث المرادي عن طريقة النسب إلى هذا البناء نحو (حَيٍّ) وأشباهها؛ فذكر أَنَّ النسب إليها كالنسب إلى (فتى)؛ فتقول فيها: حيويَّ كـ فتويَّ، وعلة هذا النسب عنده مردّها إلى ثقل اجتماع أربع ياءات؛ لأَنَّكَ لو نسبت إليها على اللفظ نفسه لأدى ذلك إلى اجتماع أربع ياءات في آخر الاسم، وهذا مستثقل؛ فحركت الأَوّل من الياءين بالفتح، وقلبت الثَّانية ألفًا؛ فصار: كفتى[٣].

---

(١) علم الصرف الصوتي: ٤٤٠.

(٢) شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٧٢٩/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٧٣٦/٢.

وأجاز المبرِّد (ت٢٨٥هـ) في النسب إلى حيٍّ وجهين، الأَوّل: وهو الأحسن، والمفضل عنده؛ وذلك أَنْ تنسب إلى (حي) فتقول: (حيوي)؛ فتحرك ما قبل الياء الثَّانية لتقلبها ألفًا، والآخر: جواز بقائها على حالها في النسب، ولكن يستثقل النطق به؛ لتتابع أربع ياءات كـ(حيِّيٍّ)[١].

وفصل ابن مالك القول في هذه المسألة؛ فذكر أَنَّ الكلمة إذا انتهت بيائين مدغمة إحداهما في الأخرى، كحيّ وطي، فإنَّها تعامل معاملة المقصور الثلاثي؛ فتقلب واوًا؛ فتقول: حيوي، وطووي؛ فيستثقل اللفظ بأربع ياءات متتالية[٢].

في حين ذكر الرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) أَنَّ أصل القلب في هذه الكلمات وأشباهها أَنَّ الياء تقلب ألفًا، ثمَّ تقلب الألف إلى الواو؛ لاجتماع الياءات؛ فيرى أَنَّهُ لا داعي لقلبها ألفًا ثمَّ إلى الواو؛ فجوّزَ للقلب إلى الواو، ثمَّ تنسب إلى الكلمة؛ فلم تقلب ألفًا؛ لعروض حركتها وحركة ما قبلها[٣].

وفي الدراسات الحديثة نظروا إليها صوتيًا؛ لما فيها من الثقل؛ لاجتماع نهاية الكلمة أربع ياءات؛ لأَنَّهُ لا يجوز أَنْ تجتمع حروف اللين متتالية، وقد يرى أَنَّ في هذه الكلمات اثنتان للبنية واثنتان لازمتان للنسبة؛ وذلك بقلب الياء الثَّانية واوًا، ورد الياء الأولى إلى أصلها؛ فيقال: (حَيَويّ) في (حيَّ)، و(طَوويّ) في (طيّ) [٤].

والظاهر مِمَّا ذكرنا أَنَّ مذهب المرادي في النسب إلى الاسم المنتهي بياء مشددة قبلها حرف أَنَّها تعامل معاملة (فتى)؛ فالنسب إليها يكون بردها إلى الأصل؛ وذلك أَنْ تفتح الياء الأولى ثمَّ تقلب الثَّانية ألفًا، ثمَّ تقلبها واوًا، وهذا ما ذهب إليه المرادي، وجلّ الصرفيين ما خلا الاستراباذي، واتبعه في ذلك المحدثون؛ إذ يرى أَنَّ قلب الياء ألفًا أوّلًا،

---

(١) ينظر: المقتضب: ١٨٣/٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٤٩/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣٦٠/٣.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٥٠/٢.

(٤) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربيّة: ١٦١، والمهذب في علم التصريف: ٣٤٩، والواضح في الصرف: ١٤٥.

ثمَّ قلبها واوًا مرة أُخرى فيه شيء من التكلف، والصحيح عنده أَنْ تقلب واوًا فقط؛ إذ لم يشبهها بـ (فتى) كما هو الحال عند الصرفيين؛ لعروض حركة ما قبلها؛ فلا تقلب إذا كانت اللام حرف علّة.

**٢. النسب إِلى الاسم المنتهي بياء مشددة بعد حرفين:**

ذكر المرادي أَنَّ النسب إِلى الاسم المنتهي بياء مشددة بعد حرفين نحو: حيّة وأُميَّة، الأصل فيه: (حيّيٌ) و(أميّيٌّ) على لفظه، وهذا شاذ؛ لاجتماع أربع ياءات؛ لأَنَّ أُمية على وزن (فُعَيْلَة) كـ(جُهَيْنَة)، فعندها أَنَّ الثانية تقلب واوًا؛ فتقول: (أُمويَّ) و(حيويّ)[١].

وما ذكره المرادي في النسب إِلى أُميّة وحيّة هو ما ذكره سيبويه (ت١٨٠هـ)، الذي يرى أَنَّهم حذفوا الياء الزائدة؛ لتوالي أربع ياءات؛ فاستثقلوا ذلك، وسمع عن بعض العرب أميّيّ وحيّيّ، وهو مستثقل للعلة ذاتها؛ فيقولون عن ذلك (أمويّ) و(حيّوي)؛ للتخفيف؛ فحذفوا الياء الزائدة وأبدلوا اللام واوًا[٢].

أَمّا السّيرافيّ (ت٣٦٨هـ) فقد أجاز النسب إِلى (أمية) (أميّيّ)، وإِنْ كانَ ثقيلًا؛ لأَنَّهُ مستعمل قبل النسب، وهو على ثقله إِلَّا أَنَّهُ قليل الاستعمال، كـ(حيي)؛ فقال في ذلك: ((وأميي وإِنَّ كانَ مكروهًا فإِنَّ بعض العرب يقول في النسبة إليه أميّيّ، ويحتمل الثقل، وإِمَّا رحيي فلا يقوله أحد، والفصل بينهما أَنَّ مثل أميّ وجريّ قد يستعمل قبل النسبة، فَأَمَّا رحيّ فغير مستعمل؛ لأَنَّهُ يلزم قبلها ألفًا؛ فكرهوا أَنْ يحتملوا الثقل في لفظ غير مستعمل في الواحد))[٣].

وذكر ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) أَنَّ الثقل في أميّيّ أبلغ من غيرها، وإِنْ اجتمعت أربع ياءات؛ لأَنَّ ما كانَ عليه أسهل؛ إذ كانت ثلاث ياءات قبل النسب إليه في نحو

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٢/٧٣٧.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/٣٤٤، والأصول في النحو: ٣/٧٢-٧٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٤/١٠٠.

غزويّ، نحويّ، وظبييّ، ورميّي[١]، بقولهِ: ((فلا خلاف في ذلك؛ لأَنَّ ما قبلها ساكن؛ فهي لذلك في حكم الصحيح، وإذا أجاز أَنْ يُقال في (أمية) (أُمييٌّ) فيجتمع بين أربع ياءات كانَ ما نحن فيه أسهل؛ لأَنَّهُ لم يجتمع فيه إِلَّا ثلاث ياءات))[٢].

وذكر ابن مالك أَنَّ أُموي هو القياس؛ أي ضم الهمزة، أَمّا فتحها عنده فشاذٌ على غير قياس، وكذلك لا يجوز القياس في (حيي) و(أميي)[٣].

أَمّا عند الباحثين المحدثين فيرون أَنَّهُ لا تتوافر أحرف البنية الثلاثية إِلَّا إذا اعتمدنا إحدى الياءين حرفًا ثالثًا؛ فعند إضافة ياء النسب تجتمع ثلاثة ياءات؛ فتقلب الأولى منها واوًا بعد قلبها ألفًا؛ فتصبح الكلمة منسوبة أمويّ، ومثل ذلك غنيّ، وعليّ؛ فالأصل فيها كما قال الدكتور عبدالصبور شاهين: ((تحذف الياء الأولى، وتقلب الكسرة فتحة، ثمَّ تقلب الياء الثَّانية ألفًا، ثمَّ تقلب الألف واوًا؛ فيقال فيهما: غنويّ وعَلويّ، وكذلك يُقال في قُصَيّ قُصَويّ))[٤].

وذلك يرى الدكتور يوسف عطا أيضًا هذا بقلب الياء الأولى، التي تكون ساكنة، وقلب الثَّانية واوًا، وفتح ما قبلها كما في نبيّ ←نبويّ، وقصي ←قصويّ، وعلي← علويّ[٥].

يتبين لنا أَنَّ بعض الصرفيين أجازوا النسب إلى هذه الكلمات على أصلها من غير تغيير، وحجتهم أَنَّها مستعملة عند العرب ملفوظ بها على الرغم من ثقلها؛ فجاز النطق بها؛ فينسبون إلى (أمية) (أميّيّ)، وإمَّا الهمزة فالقياس بها الضم وفتحها شذوذًا، كما ذكر ذلك المرادي، وابن مالك، وأبو حيان، وغيرهم ممن أتبع هذا الرأي.

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٤٥٠/٣.

(٢) المصدر نفسه: ٤٥٦/٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٤٥/٤، وارتشاف الضرب: ٦٠٩/٢.

(٤) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربيّة: ١٦١.

(٥) الوافي في قواعد الصرف: ١٦٥.

**٣. النسب إِلى الثلاثي المختوم بياء مشددة:**

ذكر المرادي أَنَّ الاسم الثلاثي المختوم بياء مشددة نحو: شافعيّ، ويختيّ، وكرسيّ، يكون بحذف الياء وإضافة ياء النسب، وهذا لا يؤدي إِلى تغيير في اللفظ عند حذف الياء الأصلية وإضافة ياء النسبة، وإِنَّما يتبين الفرق من سياق الكلام، وعلة ذلك الحذف مخافة اجتماع أربع ياءات، وهذا ما تستثقله العربيّة؛ لذلك عمدوا إِلى حذف الياء الأصلية المشددة وأضافوا ياء النسبة إليه(١).

وذكر الرضي الاستراباذي أَنَّ الياء في كرسيّ، وزنجيّ، وشافعيّ، ليست ياء النسبة، وإِنَّما هي ياءٌ أصليةٌ، ودلالتها المبالغة والتكثير، كاحمريّ، ولا معنى لهذه الياء غير المبالغة؛ فهذه الأسماء ليست منسوبة، وهذه الياء ليست هي ياء النسب(٢).

وهناك كلمات أو ألفاظ شذت عن القياس، وهي كُلّ ما كانت لامه ألفًا كـ(مرمى) و(منتدى)، فالنسب إليه (مرموي) فيه شذوذ، وذلك بحذف يائه الزائدة المنقلبة عن واو مفعول وقلب يائه التي هي لام الكلمة واوًا، كما قيل في: (عليّ: علَويٌّ)؛ فجميع هذه الكلمات المنتهية بياء مشددة بعد أكثر من حرفين أَنْ تحذف؛ فقياس (مَرميّ) بحذف الياء في النسب إليه وهو المختار(٣).

تحدث الدكتور عبدالصبور شاهين عن انتهاء الاسم بياء مشددة، التي يسبقها أكثر من حرفين، وذلك كم في الأمثلة المذكورة آنفًا؛ فتنسب بحذف الياء وإضافة ياء النسب إليها، وقد ذكر شذوذ النسب كما في (مرمى) فإِنَّ إحداهما أصلية والأخرى زائدة، فالأولى هي واو المفعول والثانية لام الكلمة فإِنَّ سبب الشذوذ فيه بقولهِ: ((لا يجوز اجتماع واو وياء، فالواو يقلب ياء، ويدغمهما فتصبح مرميّ مفعول والأصل (مرموي) ))(٤).

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٧٣٣/٢، وإيجاز التعريف في علم التصريف: ١٣٦.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٤/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥٠٩٨/١٠، وشرح التصريح على التوضيح: ٥٨٨/٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٦١٠/٢، وشرح تسهيل الفوائد: ٧٣٨/٢، وهمع الهوامع: ٣٥٨/٣.

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربيّة: ١٦٠.

وذكر الدكتور مُحَمَّد الأنطاكي في الكلمة المنتهية بياء مشددة قبلها أكثر من حرفين كـ(كرسيّ وشافعيّ) فوجب فيه حذف الياءين وإضافة ياء النسب بقولهِ: ((إنْ كانت مسبوقة بأكثر من حرفين حذف كُلّها)) [١].

والظاهر أَنَّ اللفظة الثلاثية المنتهية بالياء المشددة لا فرق في اللفظ، والخط عند إضافة ياء النسب إليها.

**٤. النسب إلى ما كانَ ثالثه ياء بعد ألف:**

ذكر المرادي أَنَّ النسب إلى ما ثالثه ياء بعد ألف كـ(طاية، وثاية، وراية، وغاية)، ثلاثة أوجه، الأَوّل: إبقائها على حالها؛ فتقول: طاييٌّ، وغاييٌّ، وثاييٌّ من غير تغيير، والثَّاني: أَنْ تقلب الياء همزة؛ فتقول: طائيّ، وغائيّ، وثائيّ بالهمز الثالث أَنْ تقلب الياء واوًا؛ فتقول: طاوي، وغاوي، وثاوي، والوجه الراجح عنده هو الهمز؛ لسلامته من ثقل الأَوّل، وكثرة عمل الثالث؛ لأَنَّ فيه إبدالًا بعد إبدال[٢].

أَمَّا سيبويه فقد كانَ رأيه بأَنْ تقلب الياء همزة، واستبعاد بقاءها على حالها؛ فقال: ((وسألته عن الإضافة إلى رايةٍ وطايةٍ وثايةٍ وآيةٍ ونحو ذلك فقال: أقول رائيٌّ وطائيٌّ وثائيٌّ وآئِيٌّ، وإِنَّما همزوا لاجتماع الياءات مع الألف، والألف تشبه بالياء فصارت قريبًا مِمَّا تجتمع فيه أربع ياءات؛ فهمزوها استثقالًا، وأبدلوا مكانها همزة))[٣].

وجوّزَ ابن السراج (ت٣١٧هـ) مذهبين في ذلك الهمزة؛ فتقول: طائيّ، وغائيّ، وقلب الياء واوًا؛ فتقول: طاويّ، وراويّ، إِلَّا أَنَّ الوجه الراجح عنده قلب الياء واوًا؛لأَنَّها أولى وأقوى من غيرها[٤].

ورجّح السّيرافيّ وابن الأثير الهمزة؛ لكراهية اجتماع ثلاث ياءات، الأولى منها مكسورة، ثمَّ تبدل الأولى همزة؛ فيقال: (رائيّ)[٥].

---

(١) المحيط في أصوات العربيّة: ٢٧٢/١.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٧٥٢/٢.

(٣) الكتاب: ٣٥٠/٣-٣٥١.

(٤) ينظر: الأصول: ٦٦/٣.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣٥٣/٥، والبديع في علم العربيّة: ٢٠٤/٢.

ويرى أبو العلاء المعري (ت٤٤٩هـ) أَنَّ الأوجه الثلاثة كُلّها صحيحة، وجوّز النسب على أي وجه شئت منها، ومن اختار الهمز فر من الثقل، ومن اختار الياء؛ لكثرتها في كلامهم، ومن قلبها واوًا فرَّ من اجتماع أربع ياءات متتالية، فقال: ((كُلّ ذلك يجوز فإنَّ شئت قلت قلبوا الياء واوًا، ثمَّ همزوا الواو؛ لأَنَّها مكسورة كما قالوا في وشاح إشاح، وكان هذا ألزم؛ لأَنَّ بعد الواو ياءين))[١].

وجوّز ابن يعيش قلب الياء واوًا أو إبقائها على حالها، وحجته أَنَّك إذا قلت غائي فقط إذا كانت الألف التي قبل الهمزة غير أصلية وهاهنا جاءت أصلية؛ فلا يجوز همز ما بعدها بالنسب كما في كساء ورداء؛ فالهمزة غير أصلية؛ فجاز فيها أَنْ تقول: كسائي ورداءي؛ إذ قال: ((لا تلزم الهمة؛ لأَنَّ الألف قبل الياء، والواو أصلٌ غير زائدة، والواو والياء إنَّما تهمزان إذا كانَ قبلها ألف زائدة، نحو: (كساء)، و(رداء) ))[٢].

أَمّا الرضي الاستراباذي فقد ذكر أَنَّ هذه الكلمات لم تستثقل قبل إضافة ياء النسب، ولكن اتخذت الثقل بعدما أضفنا ياء النسب؛ فالأصح إبدالها بالهمز، وقيل: رائيّ في راية، وجوّز هاهنا في النسبة قلب الياء همزة؛ لأَنَّ الياء لم تستثقل قبل المجيء بياء النسبة، فلما اتصلت حصل الثقل؛ فقلبت همزة قياسًا على سائر الياءات المتطرفة[٣].

إنَّ الأصل عند الدكتور محمود عكاشة هو ترك الكلمة على حالها، وإضافة ياء النسب؛ أي إنَّهُ رجح قول من قال: إنَّ النسب في مثل هذه الكلمات أَنْ تترك على حالها، فتقول في غاية وراية: غاييّ ورايّ؛ لأَنَّ الألف هنا أصلية، وليست منقلبة عن أصل؛ فالأرجح تركها على ما هي عليه، وليس ذلك فحسب، بل السبب أيضًا دلاليّ، وهو عدم فقدان دلالة الكلمة؛ إذ يحصل عند القلب اهتراء بما يسلبها دلالاتها[٤].

---

(١) رسالة الملائكة: ١٢١/١.

(٢) شرح المفصل: ٤٦٢/٣.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٥١/٢.

(٤) ينظر: البناء الصرفي: ١٢٤.

وقد رجح الدكتور أيمن أمين الأوجه الثلاثة؛ فهي عندها صحيحة سواء أبقيت على حالها أم قلبها واوًا أم ياءً؛ فهذه الأوجه جميعها جائزة عنده[١].

أَمّا عند الدكتور عبده الراجحي والدكتور هادي نهر، فالراجح عندهما الهمز؛ فنصَّ الدكتور عبده الراجحي قوله: ((فإنْ كانَ الاسم ثلاثيًا، وحرفه الثالث ياء قلبها ألف، فالأغلب قلب الياء همزة، فتقول: غاية غائيّ))، وقول الدكتور هادي نهر: (وإذا وقعت قبل ياء الثلاثي ألف، نحو: غاية فعليك بقلب الياء همزة))[٢]، ويبدو أَنَّ الهمز أرجح؛ لأَنَّ فيه سلامة واستثقال الياءات وإبدالًا أخف من إبدالين.

**٥. النسب إلى ما كانَ آخره همزة:**

وذلك في مثل: كساء ورداء؛ ففيه وجهان، الأَوّل: أَنْ تقلب الهمزة واوًا؛ أي ترجعها إلى أصلها؛ فتقول في كسى: كساو؛ لأَنَّ أصلها واو من باب كسا يكسو، ثمَّ تنسب إليه؛ فتقول: (كساويّ)، والآخر وهو الوجه الراجح عنده والمفضل لديه أَنْ تبقي الكلمة على أصلها من غير تغيير في الهمزة، وتنسب إليه مباشرة فتقول في كساء: كسائيّ، وفي سماء: سمائيّ، وهذا ما سماه بـ (التصحيح)؛ أي كأَنَّهُ جعل الهمزة حرفًا صحيحًا، ثمَّ ينسب إليه، وعنده أَنَّ قرائي أفضل وأجود من قراوي؛ وذلك لأَنَّ عنده قرائي الهمزة أصلية وكسائي ملحقة بها[٣]؛ فقد قال فيه المرادي: ((إلَّا أَنَّ أجود الوجهين في الأصلية: التصحيح، وقرائي أجود من قولك قُرّاويّ)) [٤].

وقد أشار القدماء إلى هذين المذهبين؛ أي النسب إلى المهموز، واختلفوا ما بين مرجح لهذا المذهب أو ذاك؛ فرجح سيبويه[٥]، والمبرِّد[٦] النسب إليهما برد همزتها أوّلًا

---

(١) ينظر: الصرف الكافي: ٣٨٠.

(٢) التطبيق الصرفي: ١٢١، والصرف الوافي: ٢٢٩.

(٣) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٧٣٥/٢.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٤٩/٣.

(٦) المقتضب: ١٤٩/٣.

إلى الأصل، ثمَّ إضافة ياء النسب؛ فيقال في النسب إلى كساء: كساويّ، وحجتهم هؤلاء أَنَّ الهمزة منقلبة وليست أصلية، وعندهم أَنَّ النسب يكون أصل الكلمة قبل التغيير.

وجوّز ابن السراج[١]، وابن جنّيّ[٢] (ت٣٩٢هـ) ، وابن يعيش[٣] الوجهين، إلَّا أَنَّ النسب إلى الاسم من دون قلب أرجح عندهم؛ أي بقاء الكلمة على حالها كما الحال عند المرادي؛ فقالوا في قُرّاء وكساء: قرائي، وكسائيّ؛ أي نسبوا إليه مهموزًا؛ لأَنَّ التصحيح عندهم أجود من القلب.

واتبعهم في ذلك ابن الأثير[٤] (ت٦٠٦هـ)، والسيوطيّ[٥]؛ إذ قالا: إنَّ التصحيح أجود من القلب.

أَمّا تعليل المحدثين لهذه الظاهرة فقد ذكر الدكتور عبدالصبور شاهين قوله: ((وحكم الألف الممدودة في النسب كحكمها في التثنية، فإنْ كانت للتأنيث قلبت واوًا، كصحراء وصحراوي، وإنْ كانت أصلًا سلمت، نحو: قرائي، وإنْ كانت الإلحاق أو بدلًا من أصل فالوجهان؛ فيقال في كساء: كسائيّ وكساويّ، وفي علباء: علبائي وعلباوي))[٦].

وإنَّ الهمزة الموجودة في آخر الصيغة لها علاقة بجواز الأمرين؛ فصعدت الهمزة يؤتى بها أَحيانًا لتخفيف ثقل المقاطع المفتوحة؛ فـ (كساء) أصلها: (كساو)، وقلبت الواو همزة؛ لصعوبة تتابع صوت مدّ مع صوت لين[٧]؛ فيؤتى بالهمزة؛ لما لها من صفات؛

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٢٦٨/٣.

(٢) ينظر: اللمع في العربيّة: ٢٠٩/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٤٦٠/٣.

(٤) ينظر: البديع في علم العربيّة: ١٩٤/٢.

(٥) ينظر: همع الهوامع: ٣٩٩/٣.

(٦) المنهج الصوتي للبنية العربيّة: ١٦٤.

(٧) ينظر: المدخل الصرفي: ١٣٦، والصيغ الصرفية: ١٣٦، والوافي في قواعد الصرف: ١٦٨.

ليصّحح بها الصيغة، وعند إضافة ياء النسب فإنَّ الهمزة تكون حاجزًا حصينًا بين الألف وياء النسب؛ مِمَّا سوّغ بقاءها مع ياء النسب.

**٦. النسب إلى (فَعِيْلَة) و(فَعُولَة):**

تحدث المرادي عن هذين الوزنين، وذكر أَنَّهما في النسب متشابهان؛ فيكون في النسب إليها على وزن (فَعَليّ)، مثال: (فَعيلة) (حَنيفة) تقول (حَنفيّ)، ومثال (فَعُولَة) (حَمُولة) تقول: (حَمَليّ)، وذلك بفتح عينيهما(١).

ومذهب أكثر الصرفيين في النسب إلى (فَعِيْلَة) و(فَعُوْلَة)، ما ذكره سيبويه أَنَّهُ يكون على زنة (فعليّ)؛ فتحذف الواو من (فعولة)، والياء من (فعيلة)؛ فتقول في رَبِيْعَة، وحَنْيِفَة، ورَكُوبَة رَبَعِيّ، وحَنَفِيّ، ورَكَبيّ(٢).

وعلة اتفاقهما في الوزن بعد النسب ترجع إلى أَنَّ البنائين متشابهان في عِدَّة أمور ذكرها ابن جنّيّ بقولهِ: ((أَحداها أَنَّ كُلّ واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثّي، ثمَّ إِنَّ ثالث كُلّ واحدة منها حرف لين يجري مجرى صاحبه؛ ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء ردفين، وامتناع ذلك في الألف، وإلى جواز حركة كُلّ واحدة من الياء والواو، مع امتناع ذلك في الألف، إلى غير ذلك، ومنها أَنَّ في كُلّ واحدة من فعولة وفعيلة تاء التأنيث))(٣).

وهذا النسب إلى البنائين بإضافة ياء النسب مع حذف الواو والياء مع اليائين هو ما ذهب إليه جُل الصرفيين كما ذكرنا، وخلفهم المبرِّد والأخفش (ت٣١٥هـ)؛ فعند المبرِّد أَنَّهُ يأتي الشذوذ؛ لأَنَّهُ لم يردّ عن العرب غيرها، وذكر أَنَّ النسب إلى (فعيلة) يختلف عن النسب إلى (فعولة)؛ فيكون النسب إليها على لفظهما؛ تقول في حمُولة: حَموليٌّ، وركوبة: رَكوبيٌّ، من غير تغيير في البناء الأصلي للكلمتين(٤).

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٧٤١/٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٣٩/٣.

(٣) الخصائص: ١١٦/١.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٣٤/٣، وارتشاف الضرب: ٦١٤/١.

ونقل السيوطيّ عن ابن الطراوة (ت٥٢٨) مذهبًا قريبًا من المذهب الأَوّل الذي ذهب إليه سيبويه والمرادي، وَجَلّ النّحاة، وذلك بأنْ تحذف الواو، وتترك ما قبلها مضمومًا؛ للدلالة عليها؛ فتقول: (حَمُلي) و(ركَبُي)، وتحذف الياء أيضًا، وتبقي ما فيها مكسورًا؛ فتقول في ربيعة: رَبَعِيّي، وحِنفي[١].

والمذهب الذي ذهب إليه المحدثون هو مذهب سيبويه والمرادي؛ فقد ذهب الدكتور حاتم الضامن إلى أَنَّ القياس في هذه الألفاظ يكون على وزن (فَعَلي) بحذف الواو والياء من (فَعيلة) و(فَعُولة)؛ فتقول في ربيعة وحنيفة: ربَعيّ وحَنفيّ، وفي النسب إلى (شنُوءة) و(حلوبة): (شنئِيّ) و(حلبِيّ)[٢].

وقد ذكر الدكتور أيمن أمين في النسب إلى (فَعيلة) على وزن (فَعَلي) بشرطين، الأَوّل: أَنْ تكون العين صحيحة، والثاني: أَنْ لا تكون مضعفة؛ فبذلك يجوز في (صحيفة، وحنيفة، وقبيلة): (حَنفي، وصَحَفِي، وقَبلِي) بحذف الياء، وذلك الأمر في (فعولة) كما ذكرنا في حَمُولة تنسب على حمليّ[٣].

والظاهر مِمَّا ذكرنا أَنَّ للصرفيين في النسب إلى هذين البنائين ثلاثة مذاهب، أجودها ما ذكره سيبويه، والمرادي، وجُل الصرفيين، وتبعهم في ذلك المحدثون، وهو أَنْ تحذف الواو والياء، وتفتح ما قبلها؛ فيكون الوزنان على (فَعَليّ) عند النسب إليهما، وهذا الوجه هو القياس، والمختار الذي يكاد يجمع عليه المتقدمون والمتأخرون.

---

(١) ينظر: همع الهوامع: ٣/٤٠٠.

(٢) ينظر: الصرف: ٣٣٧.

(٣) ينظر: الصرف الكافي: ٣٨٦، والتعريف بالتصريف: ٣٢٠، وأسس الدّرس الصوتي: ١٩٣-١٩٤.

**٧. النسب إلى (فَعِيل) و(فُعَيْل):**

تحدث المرادي عن النسب إلى هذين الوزنين، كـ(ثقيف)، و(هُذيل)، ذكر أَنَّ النسب إليهما يكون بإثبات الياء؛ فيقول فيهما: (ثقيفي)، و(هُذيلي)، وحذفهما بعضهم تخفيفًا، وجعلوا الحذف مطردًا ومقيسًا؛ فالذي يفهم من كلام المرادي أَنَّهُ رجح بقاء الياء من غير حذف، مع كونه مخالفًا للقياس، ثمَّ نسبه إلى الكثير الشائع الذي وصل بكثرته حَدّ المقيس عليه، وهو حذف الياء[١].

وقد جعل سيبويه حذفها مخالفًا للقياس، وهو معدول على غير قياس، كـ(فقيم) (فقميّ)، و(مليح) (ملحيّ)، وهذه معدولة على غير قياس؛ إذ إِنَّ الأصل فيها إثبات الياء[٢].

وخالف المبرِّد سيبويه؛ فأجاز الوجهين، غير أَنَّهُ جعل حذف الياء في هذيل وثُقيف حذفًا قياسًا لا مخالفًا للقياس، كما ذكر سيبويه، أو أَنْ تبقي الياء؛ فالوجهان مطردان عنده، وحَملهما على المعتل، وقاسها عليه؛ فجوّز أَنْ تقول في النسب إلى هذيل: هذلي؛ قياسًا، وهذيلي اطرادًا لا قياسًا، وإِنَّما حذفت الياء تخفيفًا؛ لأَنَّ اجتماعهما مع ياء النسب، والكسرة مستثقلٌ؛ لأَنَّ النسب هو باب تغيير في الكلام؛ فحذفوا الياء؛ تخفيفًا[٣].

ووافق السّيرافيّ سيبويه؛ فجعل حذف الياء من ثقيف وهذيل، معدول على غير القياس، وإِنَّما حذفوها لأَنَّهم عدلوا من ثقيل إلى ما هو أخف[٤].

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٢/٧٤٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/٣٣٥، والأصول: ٣/٨١.

(٣) ينظر: المقتضب: ٢/١٣٣-١٣٤.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/٩١ وما بعدها، واللمع في العربيّة: ٢٠٨.

وما ذهب إليه سيبويه هو ما ذهب إليه الصرفيون من بعده؛ إذ اجمعوا على ضرورة إثبات الياء، وعدّوا حذفها من شواذ النسب المخالف للقياس، ولكن لكثرة ما ورد منهُ أصبح خارجًا عن الشذوذ(١).

أَمّا عند المحدثين فنجدهم متأثرين برأي سيبويه ومن اتبعه؛ وذلك بإثبات الياء في النسب إلى هُذيل وثقيف؛ لأَنَّ القياس عندهم أَنْ ينسب إليها على لفظها؛ لأَنَّها صحيحة اللام؛ فقال فيه: ((وقالوا في ثقيف، وعتيك، وقُريش، وهُذيل، وسُيلم: ثقفي، وعَتَكي، وقُرشيٌّ، هذلي، وسُكمي، على غير القياس)) (٢).

وقد ذكر الدكتور يوسف عطا كذلك أَنَّ حذف الياء ورد سماعًا، ولا يمكن أَنْ يقاس عليه مع الاسم صحيح اللام(٣).

وقد عدَّ الدكتور هاشم طه أَنَّ ذلك من الشذوذ؛ لأَنَّ القياس أَنْ لا تحذف الياء(٤).

ويبدو أَنَّ الذين قالوا بحذف الياء كرهوا اجتماع يائين في البناء؛ لما لَهُ من تكرار يكره تواليه في السلسلة الكلامية؛ لئلا تُثقل الصيغة بالنطق، وهذا يرجع إلى الانسجام المقطعي؛ إذ يجب أَنْ تنسجم مقاطع الصيغة في النطق، وتكرارها قد يقدح بهذا الانسجام.

يتضح مِمَّا تقدّم أَنَّ سيبويه وأكثر الصرفيين نصوا على ضرورة إثبات الياء والنسب إلى هذا البناء من غير حذف ولا تغيير في الحركات، إنَّما يكون بإضافة ياء

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (رضي الدِّين): ٢٩/٢، والكناش في فنيّ النحو الصرف: ٣٧٤/١، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٩٤٧/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٥٩٧/٢، والاقتراح في أصول النحو: ٨٤/١.

(٢) جامع الدروس العربيّة: ٨٢/٢.

(٣) ينظر: الوافي في قواعد الصرف: ١٧٣.

(٤) ينظر: المهذب في علم التصريف: ٣٨٠، وتصريف الأسماء في اللّغة: ١٧٦، وشواذ النسب في العربيّة: ٨٥.

## Abstract

Morphology is the second part of language divisions after Grammar. If grammar means what happens on a sentence of changes, then morphology means what happens on a word of changes. It developed under the care of grammar and its issues where within collected grammatical authoring's, until it separated on the hands of Mazane. After him, many special classifications were authored, until Ibn Malik authored his book Al-Tasheel "Facilitation". It is an encyclopedia in grammar and morphology discussing tens of discussions and Murade discussion was the most famous among them. This dissertation dealt with only morphological aspects by Murade. It discussed in it the construction of names, verbs, and what is common between them.

This dissertation revealed that Murade has a scientific independent morphological personality. He has opinions, choices, and responses of morphologists transporting it until our day. In addition, his style was accurate and clear. He relied on his book on other major books in morphology and his affection by Sibawayh and Ibn Malik was clear. He was interested in formatting and more than morphological justifications. Besides, he was a follower for the Basrein in their issues. Also, was interested in transporting the strangest formations and protested against any listening's of all kinds even if it was little.